الى يساره. وعدم الموافقة هذه من جانب المعراخ بالذات، لا تعني أنه (أي المعراخ) لا يعارض اخلاء المستوطنات في المستقبل، بل تعني أنه ما زال متمسكاً بخريطته الاستيطانية في المناطق المحتلة، حسب مشروع الون، والتي تحدد الاستيطان بعيداً عن أماكن التجمعات السكنية العربية؛ اذ يعتبرها خطراً على الواقع الديمغرافي اليهودي في اسرائيل، ثم في الأماكن الاستراتيجية من الناحية الأمنية. فقد أعرب زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، أثناء لقائه وبيغن في نهاية نيسان (أبريل) الماضي، عن معارضة حزبه لسن مثل ذلك القانون، وسلَّم رئيس الحكومة وثيقة خاصة تتضمن موقفه (أي المعراخ) من هذه المسألة. وأهم ما ورد في تلك الوثيقة، أن المعراخ يعتبر أن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجولان أيضاً، يجب أن توجه حسب خريطته الاستيطانية الخاصة بتلك المناطق؛ بحيث تؤدي الى حدود يمكن الدفاع عنها. وهو يعارض الاستيطان في مناطق تتميز بوجود سكاني عربي كثيف، لأن ذلك قد يحوِّل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية. أما في ما يتعلق بموقف المعراخ من اقتراح رئيس الحكومة حول سن قانون يمنع اخلاء المستوطنات مستقبلاً، فانه موقف معارض، لأن قانوناً كهذا لن تكون له أية صفة ملزمة، وليس الهدف منه سوى الاعلان عن مواقف استعراضية، خاصة وأن اتفاقات كامب ديفيد تحدد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات في المناطق المحتلة؛ حيث يجري تنفيذ الحكم الذاتي دون طرح مصير المستوطنات على جدول البحث (هآرتس، ٣٠/٤/١٩٨٢). وتعقيباً على امكانية سن مثل هذا القانون في المستقبل، رغم معارضة المعراخ، في حال توافرت الأكثرية البرلمانية لذلك، فقد أعلن أحد أعضاء المعراخ، النائب شيفح فايس، أن الكنيست غيَّرت خلال ٣٠ سنة من عملها، أكثر من ٣٠٠ قانون، لذلك ليس هنالك ضمان بأن يبقى سريان مفعول مثل هذا القانون قائماً في المستقبل (دافار، ٢٩/٤/١٩٨٢).

ومهما تكن مواقف المعارضة من السياسة الرسمية المتبعة حالياً في مجال الاستيطان، فان الرد المناسب الذي ارتأته حكومة بيغن لمواجهة «مأساة الانسحاب» من مستوطنات سيناء، هو التخطيط لاستيطان كثيف في الأراضي المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية. فقبل الانسحاب بيومين، نشرت وسائل الاعلام معلومات حول ما يسمى «بخطة شارون الاستيطانية»، التي تهدف الى اسكان سبعين ألف اسرائيلي في الضفة الغربية خلال السنوات الثلاث المقبلة (عدد المستوطنين اليوم في الضفة لا يتجاوز العشرين ألفاً). وقد وضعت هذه الخطة بالتنسيق بين وزارة الدفاع وقسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وهي تعرض على بعض الجهات والفئات المعنية بالاستيطان في تلك المنطقة (دافار، ٢٣/٤/١٩٨٢). وفي اطار تنفيذ هذه الخطة، أعلن في اسرائيل أن الحكومة ستنشىء ١٥ مستوطنة جديدة في الضفة خلال الفترة القريبة المقبلة، وذلك بناءً على اقتراح من وزير المعارف والثقافة زفولون هامر (وهو أحد زعماء المفدال، ويبدو أن الهدف من اقتراحه هذا هو مصالحة الأوساط المتطرفة في حزبه، الذين ساءهم مشاركة المفدال وتأييده لسياسة بيغن في قلع مستوطنات سيناء. وأبرز أولئك الحاخام دروكمان، الذي انشق عن الائتلاف وصوَّت ضد الحكومة قبيل الانسحاب). وقد اقترح هامر انشاء عدد من المستوطنات في الضفة الغربية، يضاهي عدد تلك التي جرى اخلاؤها في سيناء (هآرتس، ٢٩/٤/١٩٨٢). ويلاحظ أن الحكومة ماضية قدماً في تنفيذها لهذا الاقتراح؛ حيث أعلنت، يوم «عيد الاستقلال» في اسرائيل، انشاء احدى عشرة مستوطنة للناحل، ثمان منها في الضفة الغربية وواحدة في الجولان، واثنتين في النقب ووادي عارة. وقد أعلن شارون في حفل تدشين احدى هذه المستوطنات في الضفة، «أن اسرائيل قدمت تنازلات كبيرة جداً، عندما وقعت على اتفاقية السلام. ولكن في اللحظة التي يسبب فيها تنازل كهذا خطراً على أمنها، فان أحداً لا يمكنه فرض المزيد من التنازلات عليها» (دافار، ٢٩/٤/١٩٨٢). والمعروف أن مستوطنات الناحل هذه شبه العسكرية، تحوَّل في معظمها، في نهاية الأمر، الى مستوطنات مدنية.

أما الظاهرة الثانية في سياسة الحكومة قبيل الانسحاب من سيناء وبعده، فهي استمرار تصعيد العنف ضد الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة أم في جنوب لبنان. ويخدم هذا